https://farid.ps/articles/axel_springer_germanys_ties_to_israels_crimes/ar.html

أكسل سبرينغر: علاقات ألمانيا بجرائم إسرائيل

تُتهم شركة أكسل سبرينغر إس إي، القوة المهيمنة في الإعلام الأوروبي، بالتواطؤ في الاحتلال غير القانوني لإسرائيل للأراضي الفلسطينية من خلال ارتباطاتها التاريخية، وممارساتها التحريرية المتحيزة، ومشاريعها التجارية المدفوعة بالربح. من علاقات مؤسسها المثيرة للجدل في عصر النازية إلى دورها الحالي كتكتل إعلامي عالمي يستفيد من مشروع الاستيطان الإسرائيلي، تجسد الشركة إرثًا من الإخفاقات الأخلاقية والقانونية. تؤكد هذه المقالة أن أفعال أكسل سبرينغر، خاصة من خلال شركتها الفرعية ياد2، تورطها في انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي، بما في ذلك الفصل العنصري، وانتهاكات حقوق الإنسان، والتطهير العرقي. علاوة على ذلك، تدعي أن ألمانيا، بفشلها في محاسبة أكسل سبرينغر، متواطئة في هذه الجرائم، مدفوعة بالمصالح المالية في الأنشطة غير القانونية لإسرائيل.

أولاً: إرث مشين: من العلاقات النازية إلى الدفاع عن الصهيونية

تأسست الشركة عام 1945 على يد أكسل سبرينغر، وبرزت في ألمانيا ما بعد الحرب، لكن ماضي مؤسسها يثير مخاوف أخلاقية عميقة. انضم سبرينغر إلى فيلق السيارات الاشتراكي الوطني (NSKK) عام 1934، وهي مجموعة شبه عسكرية مرتبطة بالسياسات النازية المعادية للسامية. على الرغم من ادعائه أن عضويته كانت انتهازية ومحدودة بسبب مشكلات صحية، فإن هذه العلاقة تلطخ إرثه. بعد الحرب، بنى سبرينغر إمبراطورية إعلامية مع منشورات مثل **بيلد زايتونغ** و**دي فيلت**، التي سيطرت على الصحافة في ألمانيا الغربية بحلول الستينيات. منذ عام 1957، حوّل الشركة موقفها التحريري لدعم إسرائيل بقوة، وهو موقف تم تكريسه في مبادئها المؤسسية. يجادل النقاد بأن هذا أدى إلى تقارير متحيزة تسيء إلى العرب والمسلمين بينما تغطي على الأفعال غير القانونية لإسرائيل، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب.

ثانيًا: نفوذ عملاق إعلامي: تشكيل الروايات والأرباح

أكسل سبرينغر إس إي هي الآن تكتل إعلامي وتكنولوجي عابر للأطلسي، يقع مقره في برلين، ويوظف أكثر من 18,000 شخص عبر 40 دولة. تشمل عملياتها وسائل الإعلام الإخبارية، مثل **بيلد**، **دي فيلت**، **بيزنس إنسايدر**، و**بوليتيكو**؛ ووسائل الإعلام المبوبة، مثل مجموعة ستيبستون ومجموعة أفيف (بما في ذلك ياد2)؛ ووسائل الإعلام التسويقية. مع إيرادات بلغت 3.93 مليار يورو في النصف الأول من عام 2023، تملك الشركة نفوذًا ماليًا كبيرًا. كأكبر ناشر رقمي في أوروبا، تشكل أكسل سبرينغر الرأي العام، خاصة في ألمانيا، حيث غالبًا ما تهمش رواياتها المؤيدة لإسرائيل وجهات النظر الفلسطينية، مما يعزز خطابًا متحيزًا يجادل النقاد بأنه يغذي عقدة التفوق الألمانية.

ثالثًا: سلسلة من الفضائح: الانتهاكات الأخلاقية والتحيز

تاريخ أكسل سبرينغر مليء بالجدل الذي يكشف عن قصورها الأخلاقي. في عام 2021، واجه رئيس تحرير **بيلد** جوليان رايخلت اتهامات بسوء السلوك الجنسي وإسكات المرؤوسين بالدفعات المالية، مما كشف عن ثقافة عمل سامة. تم انتقاد ممارسات الشركة التحريرية لدعمها الأحزاب اليمينية وتشويه سمعة العرب والمسلمين. أدى موقفها الصلب المؤيد لإسرائيل إلى اتهامات بتبييض المستوطنات غير القانونية وجرائم الحرب الإسرائيلية. في عام 2023، أقالت أكسل سبرينغر موظفًا

لبنانيًا لتساؤله عن موقفها المؤيد لإسرائيل، مستشهدة بفترة التجربة في قانون العمل الألماني. هذا التعصب للمعارضة يؤكد أولوية الشركة للأجندات الصهيونية على الصحافة المتوازنة، حيث يجادل النقاد بأنها تسعى إلى التكفير الذاتي الألماني بدلاً من المساءلة الحقيقية.

رابعًا: ياد2: الاستفادة من الأراضي المسروقة

استحوذت أكسل سبرينغر على ياد2 في عام 2014 مقابل 234 مليون دولار، وهي أكبر منصة إعلانات مبوبة في إسرائيل، وتبلغ قيمتها 420 مليون دولار في عام 2025. تعمل في العقارات، والمركبات، والوظائف، والسلع المستعملة، وتهيمن على سوق إسرائيل. ومع ذلك، أثارت قوائم العقارات في ياد2 الغضب لتسهيلها بيع العقارات في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، والتي تُعتبر غير قانونية بموجب القانون الدولي. كشفت التحقيقات عن آلاف القوائم من هذا القبيل، بما في ذلك الإعلانات المدفوعة من مكاتب الوساطة، مما يولد إيرادات لأكسل سبرينغر. بعضها يتعلق ببؤر استيطانية غير قانونية حتى بموجب القانون الإسرائيلي، بنيت على أراضٍ فلسطينية خاصة استولى عليها الجيش. في عام 2024، قدم الفلسطينيون شكوى بموجب قانون العناية الواجبة بسلسلة التوريد الألمانية، متهمين أكسل سبرينغر بتمكين الاستيلاء غير القانوني على الأراضي، مما يبرز تواطؤها في انتهاكات حقوق الإنسان.

خامسًا: عنف المستوطنين: التجريد بدعم الدولة

يواصل المستوطنون الإسرائيليون، بدعم من الجيش الإسرائيلي غالبًا، ارتكاب أعمال عنف منهجية لتهجير الفلسطينيين. منذ 7 أكتوبر 2023، تم تسجيل أكثر من 1400 حادثة، بما في ذلك هجمات مميتة تشمل الحرق العمد، والتخريب، والاعتداءات. يتمتع المستوطنون، الذين يرتدون أحيانًا زي الجيش، بحصانة شبه كاملة، حيث تفشل الحكومة الإسرائيلية في مقاضاة الجناة. شجع وزراء اليمين المتطرف هذا العنف، بسياسات تمكن من توسيع المستوطنات. غالبًا ما يعتقل الجيش ضحايا الفلسطينيين بدلاً من المستوطنين، حتى عندما تنتهك المستوطنات القانون الإسرائيلي. هذه الحملة التي ترعاها الدولة للنقل القسري تنتهك القانون الإنساني الدولي، مما يفاقم معاناة الفلسطينيين.

سادسًا: الإدانة القانونية: حكم محكمة العدل الدولية لعام 2024

في 19 يوليو 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية (ICJ) رأيًا استشاريًا، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار A/RES/ES-10/24، معلنة أن أفعال إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية. وحدد الحكم: أن وجود إسرائيل في هذه الأراضي غير قانوني؛ يجب على إسرائيل مغادرة الأراضي المحتلة فورًا؛ يجب على إسرائيل إخلاء مستوطناتها؛ يجب على إسرائيل دفع تعويضات للفلسطينيين؛ يجب على جميع الدول الامتناع عن دعم الاحتلال الإسرائيلي؛ يجب على المنظمات الدولية عدم الاعتراف بالاحتلال؛ ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير لإنهاء الاحتلال فورًا. يورط هذا الحكم شركات مثل أكسل سبرينغر، التي تسهل منصتها ياد2 معاملات المستوطنات غير القانونية، ويضع ضغطًا على ألمانيا لفرض المساءلة بموجب قوانين سلسلة التوريد الخاصة بها.

سابعًا: النهب والإفلات من العقاب: نهب حياة الفلسطينيين

تم توثيق نهب المستوطنين الإسرائيليين والجنود لممتلكات الفلسطينيين، بما في ذلك الأغراض المنزلية، خلال الهجمات العنيفة. هذه الأفعال النهبية، جزء من نمط أوسع من التجريد، نادرًا ما يتم التحقيق فيها أو مقاضاتها من قبل إسرائيل، مما

يرسخ إفلات المستوطنين من العقاب. تشير الادعاءات إلى أن الأغراض المنهوبة تُباع من خلال منصات مثل ياد2، مما يورط أكسل سبرينغر أكثر في الاستفادة من الممتلكات الفلسطينية المسروقة، مما يزيد من الوزن الأخلاقي والقانوني لأفعالها.

ثامنًا: الخاتمة: تواطؤ ألمانيا في فظائع إسرائيل

تكشف ملكية أكسل سبرينغر لياد2 وموقفها التحريري المؤيد لإسرائيل عن مصلحة مالية راسخة في دعم الأنشطة غير القانونية لإسرائيل، بما في ذلك الفصل العنصري، وانتهاكات القانون الدولي، والتطهير العرقي للفلسطينيين. من خلال الاستفادة من بيع العقارات في المستوطنات غير القانونية، تساهم أكسل سبرينغر مباشرة في تهجير الفلسطينيين ومعاناتهم. فشل ألمانيا في محاسبة الشركة يوحي بالتواطؤ في السياسات الإبادية الإسرائيلية، ربما مدفوعًا بآفاق المكاسب المالية من مشاريع التطوير المستقبلية على الأراضي الفلسطينية المصادرة، بما في ذلك العقارات الشاطئية في غزة المجردة من السكان. يوفر حكم محكمة العدل الدولية لعام 2024، المكرس الآن في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/ES-10/24، واجبًا قانونيًا للمساءلة. يجب على ألمانيا التصرف بسرعة لمعاقبة انتهاكات أكسل سبرينغر والتوافق مع القانون الدولي، أو المخاطرة بإدامة إرث الظلم ضد الشعب الفلسطيني.